# مراتب المعرفة
# وأثرها فى تعدد التوجيه النحوى

د. أحمد عطية المحمودي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد :

تعد المعرفة ومراتبها من المظاهر المهمة في علم النحو، وذلك لأنها تدخل، وتتشعب في كثير من أبوابه، ويبنى عليها كثير من الأحكام النحوية، وقد اهتم العلماء قديما وحديثا بهذه الظاهرة دراسة وتحليلا وتوجيها، وخصها بعضهم بمؤلفات مستقلة .

وقد لاحظت أن النحاة في دراساتهم وتحليلاتهم يتجهون إلى الحديث عن المعرفة بشكل عام لبيان أحكامها في أبواب النحو، وعندما يتعرضون بالحديث عن مراتبها يمرون سريعا عليها، دون بيان أثر هذه الفكرة في التحليل النحوي، ومن هنا بدأت التفكير في دراسة تركز على مراتب المعرفة، توضح فلسفة الاختيار وآثاره في عملية التحليل النحوي، بناء على مجموعة من الأصول والقواعد التي أقرها النحاة وحكموها في هذه الظاهرة.

وقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، يضم كل منهما مجموعة من المباحث كما يأتي :

الفصل الأول : المعرفة ومراتبها:

المبحث الأول : حد المعرفة.

المبحث الثاني : أنواع المعارف.

المبحث الثالث : مراتب المعارف.

الفصل الثاني : المظاهر النحوية لمراتب المعارف.

المبحث الأول : اتصال الضمائر وانفصالها.

المبحث الثاني : تعريف المبتدأ والخبر.

المبحث الثالث : اجتماع الاسم واللقب.

المبحث الرابع : التوابع:

١ــ عطف البيان ٢ ــ النعت

المبحث الخامس : نماذج من تعدد التوجيه النحوي.

ــ الخاتمة

ــ المصادر والمراجع

## الفصل الأول : المعرفة ومراتبها

### المبحث الأول : حد المعرفة

انقسم العلماء في وضع تعريف جامع مانع للمعرفة قسمين، يرى أحدهما صعوبة وضع تعريف للمعرفة، ويمثل هذا الاتجاه ابن مالك، حيث يقول :" من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا وعكسه"([1])

فالصعوبة ليست في وضع حد للمعرفة، ولكن الصعوبة في أن يكون هذا الحد جامعا مانعا بعيدا عن الاستدراكات، ولذلك استعاض هؤلاء النحاة عن التعريف بذكر أنواع المعارف، وما عدا ذلك يكون نكرة.

وقد علق أبو حيان على هذا التوجه الذي أقره ابن مالك سابقا بقوله:" وهذا الذي ذكره في أنه لا يمكن حد المعرفة لما ذكر ليس بصحيح"([2]) ثم تحدث عن المعارف التي تكتسب التعريف من الاستعمال على الرغم من أنها نكرات بالوضع، وعلى هذا فهناك فرق واضح بين المعرفة بالوضع والمعرفة بالاستعمال والعرف .

أما الفريق الثاني فيرى جواز وضع حد للمعرفة، يميزها عن النكرة، ويوضح أمرها، وفيما يلي مجموعة من الحدود التي وضعها النحاة للمعرفة .

" المراد بالمعرفة ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره "([3])

" المعرفة : الاسم الموضوع على أن يخص واحدا من جنسه"([4])

---

[1] ــ شرح التسهيل ١١٤/١

[2] ــ التذييل والتكميل ١٠٧/٢

[3] ــ شرح المفصل ٣٤٧/٣

[4] ــ الارتشاف ٩٠٧/٢

" المعرفة : ما وضع لشيء بعينه "([1])

" المعرفة : هي كل اسم خص الواحد من جنسه "([2])

" المعرفة : هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه "([3])

" الاسم المعرفة : هو الذي عُلّق في أول أحواله على أن يخص مسماه"([4])

" المعرفة : هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه"([5])

والملاحظ على الحدود السابقة أنها تركز على أن المعرفة قائمة على التمييز والتخصيص للمعرف، دون أن يشترك معه غيره من أفراد جنسه، ونلاحظ كذلك استخدامهم كلمة ( الوضع ) وهي تعني أن المعرفة قصد بها التعريف من بداية الوضع، ولم تكتسب التعريف من الاستعمال، أو العرف، فتكون الكلمة حينئذ نكرة وضعا معرفة عرفا واستعمالا .

---

[1] ـ شرح الكافية، القسم الثاني المجلد الأول /٤٩١، وانظر : شرح المفصل ٣٤٧/٣

[2] ـ المرتجل ٢٧٧

[3] ـ التذييل والتكميل ١١٠/٢

[4] ـ السابق

[5] ـ السابق، وانظر : الارتشاف ٩٠٧/٢

## المبحث الثاني : أنواع المعارف

اتفق النحاة على خمسة أنواع من المعرفة، وهي التي ذكرها سيبويه بقوله :" فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة ( إذا لم ترد معنى التنوين ) والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار "([1])

وأوصلها ابن مالك إلى ثمانية حيث يقول : " فالمعرفة : مضمر، وعلم، ومشاربه، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة، والمضاف إلى ما سبق "([2])

وزاد ابن كيسان على المعارف السابقة ( مَن وما ) الاستفهاميتين، حيث ذكر أن الدليل على أنهما معرفتان مجيء جوابهما معرفة ([3])

وجاء في حاشية الصبان أنواع أخرى غير ما سبق هي :

ـ اسم الفعل غير المنون .

ـ أجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد .

ـ سحر : المراد به سحر يوم بعينه .

ـ أمس : المراد به أمس يوم بعينه . ([4])

وأضاف السيوطي أعدادا أخرى إلى مجموع المعارف السابقة هي:

ـ الأمثلة الموزون بها، لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته .

---

[1] ـ الكتاب ٥/٢ وانظر : الأصول ١٤٩/١، وشرح الكافية القسم الثاني، المجلد الأول ٤٩١

[2] ـ انظر : شرح التسهيل ١١٤/١، والارتشاف ٩٠٧/٢، والمساعد ٧٧/١

[3] ـ انظر : المساعد ٧٩/١، ٨٠، والارتشاف ٩٠٩/٢

[4] ـ انظر : حاشية الصبان ١٠٦/١، وكتاب أسرار العربية ٢٨٥

ـ بعض الأعداد المطلقة، وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف، إنما تدل على مجرد العدد، وكل منها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة مثل : ستة ضعف ثلاثة .

ـ أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة ([1])

وقد توقف النحاة في قبول كثير من المعارف السابقة، يقول أبو حيان :" فأما المنادى فما كان نكرة غير مقبل عليه فلا خلاف أنه نكرة، ... والذي صححه أصحابنا : أن العلم في النداء باق على تعريف العلمية، وأن النكرة المقبل عليها تعرفت ( بأل ) المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها، وأما الموصول فذهب الفارسي إلى أنه تعريف بالعهد الذي في الصلة ومذهب الأخفش أنه تعرف ( بأل ) وما ليس فيه ( أل ) فهو في معنى ما فيه ( أل ) وأما أيّهم فتعرف بالإضافة، ومن وما المستفهم بهما نكرتان خلافا لابن كيسان "([2])

وقد رد ابن مالك رأي ابن كيسان في جعل ( من، وما ) من المعارف ووصفه بالضعف لوجهين :

الأول : أن تعريف الجواب غير لازم فقد يجاب بالنكرة.

الثاني : أن ( من وما ) قائمة مقام أي إنسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما ([3])

وأكتفي بهذا القدر من ذكر الخلافات التي أوردها النحاة على عدد من المعارف السابقة . وللخروج برأي يتسم بالموضوعية العلمية، يمكن

---

[1] ـ انظر : الهمع ١/٢٤٠، ٢٤١

[2] ـ ارتشاف الضرب ٢/٩٠٨، ٩٠٩

[3] ـ انظر : شرح التسهيل ١/١١٧

النظر بعمق إلى الحدود السابقة التي وضعها النحاة للمعرفة، وبناء عليها، يمكن وضع بعض المعايير، التي تفصل المعرفة النحوية، عن غيرها من المعارف الاستعمالية أو العرفية، والذي اتضح لي أن المعرفة يجب أن يتحقق فيها ما يأتي :

١ ــ وضع الكلمة على صورة المعرفة .

٢ ــ التلازم بين اللفظ والمعرف .

٣ ــ تمييز المعرف من بين أفراد جنسه .

٤ ــ تعريف اللفظ بنفسه دون شيء سواه .

٥ ــ عدم استخدام اللفظ استخدام النكرات .

وإذا حكمنا هذه المعايير فإننا سنعود إلى ما حدده سيبويه من أنواع المعارف، وعليه معظم النحاة، من أن المعارف خمسة هي : الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والمعرف بالألف واللام، والمضاف لواحد مما سبق . أما بقية المعارف التي ذكرها النحاة بعد ذلك، فهي راجعة إلى المعارف السابقة، أو أنها معارف استعمالية بناء على الحقائق العرفية، والنحو صناعة لفظية، فلابد للفظ الذي يوصف بالمعرفة أن يؤدي هذه المهمة من حيث الدلالة، ومن حيث الصناعة النحوية، وسنوضح كل نوع من المعارف فيما يأتي :

١ــ الضمير : هو " ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما "[١]، " وسميت مضمرة هي وما جرى مجراها لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور ظاهر ... ثم يختصر اللفظ الظاهر، فلا

---

[١] ــ شرح الكافية، القسم الثاني، المجلد الأول /١١١

يعاد المذكور بصورته كراهة للتكرير، وخشية اللبس في بعض الأحـوال أو في جميعها، أو اختصارا أيضا، فإن الاختصار مع العلم مطلوب عندهم "[1]

والسبب في عد الضمائر من المعارف يوضحه سيبويه بقوله :" وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدّث قـد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه "[2]

٢ــ العلم : وضع النحاة للعلم مجموعة من الحدود نذكر منهـا مـا يأتي:

ــ العلم : هو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه فـي جميع أحواله في غيبة وخطاب وتكلم [3]

ــ العلم " ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد"[4]

ــ العلم كل لفظ علقته على مسمى، فجعل ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه، فلا يشركه فيه غيره، هذا أصل وضع العلم "[5]

ــ " العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منـه، ويركـب علـى المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة، لأنه تسمية شيء باسم لـيس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضـع بـإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى في الاسم "[6]

---

[1] ــ المرتجل ٢٧٧

[2] ــ الكتاب ٢/ ٦

[3] ــ الارتشاف ٩٠٧/٢

[4] ــ شرح الكافية، القسم الثاني، المجلد الأول /٥٠٣

[5] ــ المرتجل ٢٨٧

[6] ــ شرح المفصل ٩٣/١

فالحدود السابقة تركز على التلازم بين اللفظ والمسمى من بداية الوضع، لتفصل المعرف عن بقية أفراد جنسه، وقد ركز سيبويه على هذا التلازم بقوله :" فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو : زيد وعمرو وعبد الله، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه، يعرف به بعينه دون سائر أمته"([1]) ويقول ابن الخشاب :" واعلم أن العلم معرفة بالوضع لا بالأداة "([2])

والتعريف بالعلم مطلب لغوي دلالي، لأنه " إنما أتي بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات، ألا ترى أنه لولا العلم لأصبحت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى الأعلام عن ذلك أجمع "([3])

٣ ــ أسماء الإشارة :

يقول سيبويه :" وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء . . . وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته "([4])

ويفسر ابن يعيش سبب تسميتها مبهمات بقوله :" لأنك تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك "([5])

---

[1] ــ الكتاب ٥/٢

[2] ــ المرتجل ٢٩٠

[3] ــ شرح المفصل ٩٣/١

[4] ــ الكتاب ٥/٢

[5] ــ شرح المفصل ٣٥٢/٢، ويفسر ابن الخشاب هذا التناقض ( المبهم والمعرفة ) بقوله:"وربما تقرب الطباع من جمع هذين الوصفين لهذه الأسماء، أعني التعريف والإبهام،

ويضيف الرضي إلى أسماء الإشارة الأسماء الموصولة، ويشرك بينهما في الإبهام، ويوضح سبب إطلاق هذا المصطلح عليهما بقوله :" وإنما سميت مبهمات، وإن كانت معارف؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن يكون مشارا إليها، وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب "([1]) ولذلك فإن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين بالعين والقلب، أما بقية المعارف فتتعرف بالقلب فقط "([2])

٤ ــ المعرف بالألف واللام :

يقول سيبويه : " وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته "([3])

واختلف النحاة في هذا الموضع على إفادة التعريف من الحرفين معا أومن اللام وحدها. والمتأخرون على أن اللام وحدها هي التي تفيد التعريف، أما الخليل وسيبويه فقد جعلا التعريف مستفادًا من مجموع الحرفين، وقد دافع

---

وإذا اعتبر أمرها في إطلاق هذين الوصفين عليها علم أنه لا تناقض في ذلك ولا تدافع؛ إذ كان الإبهام غير التنكير؛ ألا ترى أنها بالإشارة إليها مخصوصة مقصودة، فهي لذلك معارف أبدا، ... وأما كونها مبهمة مع كونها معارف فهو أنها لا يشار بها إلى شيء، فيقتصر بها عليه حتى لا تصلح لغيره "المرتجل ٣٠٣، ٣٠٤

[1] ــ شرح الكافية، القسم الثاني، المجلد الأول /٤٩٨

[2] ــ انظر : شرح المفصل ٣٥٢/٢

[3] ــ الكتاب ٥/٢

ابن مالك عن رأي الخليل بجعل الحرفين أصليين، وليسا من حروف الزيادة، وقدم مجموعة من الأدلة تؤيد هذا التوجه([1])

والتعريف بها إما أن يكون لاستغراق الجنس واستيفائه كقولك : الدينار خير من الدرهم، وإما أن يكون لتعريف العهد كقول المخاطب لمحدثه : ما فعل الرجل ؟ أي المعهود بيني وبينك في الذكر أيها المتكلم، فلابد في تعريف العهد من مذكور ومخاطَب ومخاطِب .([2])

**٥ ــ المضاف إلى معرفة :**

يقول سيبويه :" وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك، ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته "([3])

هذه هي المعارف التي تؤدي وظيفة التعيين بذاتها، وليس بواسطة شيء آخر، مثل الاسم الموصول الذي اختلف النحاة في تعريفه، فمذهب أبي علي الفارسي، أنه تعرف بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنه تعرف بالألف واللام؛ لأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام، وما لم يكن فيه الألف واللام فهو على نية الألف واللام([4])

ويؤكد ابن الخشاب على أن تعريفها عن طريق جملة الصلة فيقول: إنها معارف بصلاتها والألف واللام المتصله ببعضها زائدة لازمة

---

[1] ــ انظر : شرح التسهيل ٢٤٦/١ وما بعدها

[2] ــ انظر : المرتجل ٢٩٨ ــ ٢٩٩

[3] ــ الكتاب ٥/٢

[4] ــ انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، ١٣٦

لإصلاح اللفظ؛ لأنها في الأصل أوصاف للمعارف، ثم غلبت لكثرة الاستعمال، واستعملت معارف (1)

وبقية المعارف ـ كما سبق ـ اكتسبت التعريف من العرف أو الاستعمال، وليس التعريف بها قائما في أصل وضعها؛ لذلك لم نركز الحديث عليها، وكذلك فإن المعارف السابقة هي التي يمكن وضعها في قوائم حسب مراتبها، على ما قرره علماء النحو، ويمكن أن يكون لها تأثير واضح في تعدد التوجيه، حسب رتبة التعريف، وحسبما تكتسب المعرفة من وضوح وتعيين، يجعلها أقدر من غيرها على التمييز والتعيين، وبذلك فلا تحتاج إلى مكملات تعينها على أداء وظيفتها، وسيتضح هذا عند الحديث عن مراتب المعرفة، والأحكام النحوية التي تتبع كل ترتيب.

[1] ـ انظر : المرتجل ٣٠٦، ٣٠٧

**المبحث الثالث : مراتب المعارف**

ارتضى كل فريق من علماء النحو قائمة رتب من خلالها المعارف، وبناء عليها أقام دراساته وتحليلاته وتوجيهاته النحوية، وقد لجأ النحاة في تحديد درجة المعرفة إلى شيئين هما : الدلالة وبعض المظاهر الشكلية التي تساعد على تحديد درجة التعريف[1] والذي يعنينا هنا هو الكشف عن فلسفة الترتيب بعد رصد هذه القوائم، ومحاولة الوصول إلى ترتيب ينطلق من معطيات لغوية، بعيدا عن العوامل الفكرية والفلسفية المجردة .

ومعظم علماء النحو يقرون بالتفاوت بين المعارف، يقول ابن يعيش : " اعلم أن المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف فهي تتفاوت في ذلك، فبعضها أعرف، فكلما كان الاسم أخص كان أعرف "[2]

فدقة التعيين والتحديد والتمييز هي التي تحدث التفاوت بين المعارف، وهذا التوجه أقره معظم النحاة على خلاف في ترتيب القوائم " وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل؛ إذ لا يصلح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا . وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا : أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر"[3]

وسأقوم الآن برصد قوائم النحاة لترتيب المعارف، ودراستها، والخروج بتوجه يمكن تطبيقه في التحليل النحوي، والقوائم هي :

أولا : رتب سيبويه والجمهور المعارف الترتيب الآتي :

١ ــ الضمير

---

[1] ــ انظر : التعريف والتنكير في النحو العربي، ٣٠

[2] ــ شرح المفصل ٣٤٩/٣، وانظر : الارتشاف ٩٠٧/٢، ٩٠٨

[3] ــ الهمع ١٨٧/١، وقد رد الدكتور أحمد عفيفي على ابن حزم، وأثبت التفاوت الذي أقره النحاة بين المعارف . انظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣١، ٣٢

٢ ــ العلم

٣ ــ اسم الإشارة

٤ ــ المعرف بأل

٥ ــ المضاف إلى واحد مما سبق

فقد نسب كثير من علماء النحو هذا الترتيب لسيبويه، ([1]) وأضاف البعض إلى القائمة السابقة الاسم الموصول بعد المعرف بأل([2]) وعندما تصفحت كتاب سيبويه وجدته في صفحتين متتاليتين رتب هذه المعارف ترتيبا مختلفا عن القائمة السابقة حيث جاء الترتيب كما يأتي :

العلم

المضاف إلى معرفة

المعرف بأل

الأسماء المبهمة

الإضمار ([3])

وهذا يفسر ما نسب إلى سيبويه كذلك من أن أعرف المعارف العلم،([4]) لكن الملاحظ أن سيبويه عندما ذكر هذه المعارف في كتابه لم ينص على أن هذا الترتيب مقصود، وإنما كان قصده بيان المعارف، ومن أين اكتسبت التعريف، ثم تحملها لبعض الوظائف النحوية، مثل النعت أو عطف

---

[1] ــ انظر : الارتشاف ٩٠٨/٢، وشرح المفصل ٣٤٩/٣، وشرح الجمل ١٣٦/٢

[2] ــ انظر : شرح الكافية للرضي، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٧، وكتاب أسرار العربية ٣٤٥، والإنصاف ٢١٥/٢ وقال ابن كيسان بهذا الترتيب وأضاف له الموصول بعد المعرف بأل . انظر : شرح الكافية للرضي، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٩

[3] ــ الكتاب ٥/٢

[4] ــ انظر : الارتشاف ٩٠٨/٢

البيان أو البدل أو غيرها من الوظائف، ويمكن من خلال هذه العلاقات اكتشاف الترتيب المقصود.

وحسب المشهور بين النحاة، فإن القائمة الأولى هي التي نسبت إلى سيبويه، وإلى جمهور البصريين، وفيما يأتي التفسيرات التي قدمها النحاة لترتيب هذه القائمة:

١ ــ الضمير هو أعرف المعارف :

أخذ الضمير هذه الرتبة؛ لأن تعيينه يفصل المعرف عن بقية أفراد جنسه فصلا حاسما، واحتج هؤلاء النحاة " بأن الضمير لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه؛ ولذلك لا يوصف، ولا يوصف به "[1] ولهذا فإنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود " [2]

٢ــ العلم :

أقل من الضمير في رتبته لكنه أعلى من بقية المعارف، فهو أقل من الضمير؛ لأنه يمكن أن يقع فيه الاشتراك، ويميز بالصفة [3] إلا أن " الأصل فيه أن يوضع على شيء، لا يقع على غيره من أمته "[4] فالعلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها [5]

وزعم الفراء أن اسم الإشارة أعرف من العلم؛ لأنه يعرف بالعين والقلب، أما العلم فيعرف بالقلب فقط، ورد عليه كثير من النحاة، يقول ابن عصفور ردا على الفراء :" وهذا باطل . أما قوله : إن ما يعرف من جهتين

---

1 ــ شرح المفصل ٣/٣٤٩، ٣٥٠

2 ــ السابق ٢/٢٤٦ وانظر : الإنصاف ٢/٢١٥

3 ــ انظر : شرح المفصل ٣/٣٤٩، ٣٥٠

4 ــ الإنصاف ٢/٢١٥

5 ــ انظر : شرح المفصل ٣/٣٥٠

أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح؛ لأن التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا : هذا أعرف من هذا، أي : ألزم للتعريف؛ إذ التعريف لا يتزايد . فاستدلاله إذا اجتمع المشار والعلم قدم المشار على العلم في الإخبار لا حجة فيه، وإنما فعلت العرب ذلك لأنهم يغلبون في الإخبار القريب على البعيد، فتقول : أنا وأنت قمنا "([1])

ويقول الرضي :" وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل، بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل، بأن يقرن به الإشارة الحسية، فكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه .([2])

ويلخص ابن الخباز مسوغات تقدم العلم على اسم الإشارة بقوله:"وذهب سائر البصريين إلى أن العلم أقوى تعريفا لوجهين : أحدهما : أن العلم يوصف باسم الإشارة، كقولك مررت بزيد هذا، والصفة أضعف تعريفا من الموصوف.

الثاني : أن العلم يلزم مسماه، والإشارة لا تلزم مسماها" ([3])

٣ ــ اسم الإشارة :

وهو ما يعين مسماه بالعين والقلب،([4]) وهو أعرف من المعرف بأل، يقول الرضي :" وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرف باللام؛

---

[1] ــ شرح الجمل ١٣٦/٢، ١٣٧

[2] ــ شرح الكافية للرضي، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٧

[3] ــ توجيه اللمع ٣١٥

[4] ــ انظر : الإنصاف ٢١٥/٢

لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا، ومدلول ذي اللام بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب أخص مما يعرف بأحدهما "[1] ورجح الأنباري رأي الكوفيين القائل بأن اسم الإشارة أعرف من العلم، ورد على البصريين الذين قالوا عكس ذلك [2]

٤ ــ المعرف بأل :

والمعرف بأل أقوى تعريفا من المضاف؛ لأنه تعريف بالحرف الذي هو شديد الامتزاج،[3] وقال ابن كيسان : المحلى أعرف من الموصول .[4]

٥ ــ المضاف إلى معرفة :

وهو آخر مراتب التعريف وإن كان البعض يجعله أقوى من المعرف بأل؛ لأن المضاف يوصف باللام [5]

ونسب إلى سيبويه أن " ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى مضمر فإنه في رتبة العلم "[6]

وقد جمع السيوطي آراء النحاة في رتبة المضاف إلى معرفة بقوله:" واختلف في المعرف بالإضافة على مذاهب :

أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمر، لأنه اكتسب التعريف منه، فصار مثله، وعليه ابن طاهر وابن خروف، وجزم به في التسهيل .

---

[1] ــ شرح الكافية للرضي، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٧

[2] ــ انظر : الإنصاف ٢١٦/٢

[3] ــ انظر : توجيه اللمع ٣١٧

[4] ــ حاشية الصبان ١٠٧/١

[5] ــ انظر : توجيه اللمع ٣١٧

[6] ـ شرح الجمل ١٣٧/٢

الثاني : أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون؛ لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف، ويكون أعرفها شيئين المضمر والمضاف إليه وعزي لسيبويه.

الثالث : أنه دونه مطلقا حتى المضاف لذي ( أل ) وعليه المبرد كما أن المضاف إلى المضمر دونه ([1])

الرابع : أنه دونه إلا المضاف لذي ( أل ) حكاه في الإفصاح ([2])

ثانيا : رتب الكوفيون والسيرافي المعارف الترتيب الآتي :

- العلم
- الضمير
- المبهم
- المعرف بأل
- والمضاف بحسب ما يضاف إليه ([3])

يقول ابن يعيش عن الترتيب السابق :" وهو مذهب الكوفيين وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة، فلا أثر لها ... والمضمر يصلح لكل مذكور، فلا

---

[1] ـ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٨، و وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١ يقول ابن عصفور ردا على المبرد :" وهذا فاسد لأنا قد وجدناهم يصفون المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ... وإنما كان المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم؛ لأنه قد باين ما أضيف إليه لأنه ظاهر وما بعده مضمر، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر "

[2] ـ الهمع ١٨٨/١، ١٨٩

[3] ـ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٨، وكتاب أسرار العربية ٣٤٥، ٣٤٦

يخص شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة"[1] ويقول في موضع آخر :" أعرف المعارف العلم؛ لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك؛ إذ كان علامة توضع على المسمى يعرف بها دون غيره، ويميز من سائر الأشخاص "[2]

ونسب إليهم ترتيب آخر يقدم فيه اسم الإشارة على العلم،[3] وسنناقش هذا الترتيب مع قائمة ابن السراج الآتية .

ثالثا :رتب ابن السراج المعارف الترتيب الآتي :

ـ الاسم المكني

ـ المبهم

ـ العلم

ـ المعرف بأل

ـ المضاف إلى معرفة [4]

هذا الترتيب ذكره ابن السراج في كتابه الأصول لكن كثيرا من كتب النحو نسبت له ترتيبا آخر هو :

ـ المبهم

ـ المضمر

ـ العلم

ـ ما فيه الألف واللام [5]

---

[1] ـ شرح المفصل ٣/٣٥٠

[2] ـ السابق ٢ /٢٤٧

[3] ـ انظر : شرح التسهيل ١/١١٦، الهمع ١/١٨٨

[4] ـ انظر : لأصول ١/١٤٩

[5] ـ انظر : شرح المفصل ٣/٣٥٠، وكتاب أسرار العربية ٣٤٥، و شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٩

ونسب هذا الترتيب كذلك إلى الفراء، يقول أبو حيان:" ومذهب الفراء أن المبهم أعرف من العلم وبه قال جماعة منهم ابن السراج وابن كيسان وهو مذهب المنطقيين "([1])

والذين وضعوا هذا الترتيب احتجوا " بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير([2]) واحتجوا كذلك بأن الإشارة ملازمة للتعريف، بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعقلي، وتعريفه عقلي فقط، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع، نحو : هذا زيد ([3])

ويلخص ابن الخباز حجج ابن السراج والكوفيين في جعل اسم الإشارة أعرف من العلم في خمسة أوجه هي :

الأول : أن اسم الإشارة يعرف بالعين والقلب والعلم يعرف بالقلب فتعريفها من وجهين وتعريفه من وجه.

الثاني : أن العلم تدخله الألف واللام كالحارث والعباس وتلك لا تدخلها.

الثالث : أن العلم يضاف وتلك لا تضاف.

الرابع : أن العلم يعرض له التنكير بالشركة وتلك لا تنكر.

الخامس : أن الأصل في الإشارة أن تستعمل للحاضر، والأصل في العلم أن يستعمل للغائب، فبينهما بون ([4])

---

[1] ــ ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

[2] ــ انظر : شرح المفصل ٣٥٠/٣

[3] ــ انظر : الهمع ١٨٨/١

[4] ــ توجيه اللمع ٣١٤، ٣١٥

ورد كثير من النحاة على هذه الحجج التي نسبت للكوفيين وابن السراج، فيرد ابن مالك على ملازمة التعريف لاسم الإشارة بقوله :" لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها "([1])

ويرد على التعريف من جهتين بقوله :" المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعتبر في ترجيح التعريف قوة منع الشياع، وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام، ولذلك لا يستغني غالبا من صفة تكمل دلالته "([2])

أما عن التعريف بالعين والقلب، فيصفه ابن يعيش بالضعف، حيث يقول : إنه ضعيف؛ لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم ([3])

رابعا : رتب ابن مالك المعارف ترتيبا خاصا كما يأتي :

- ضمير المتكلم
- ضمير المخاطب
- العلم
- ضمير الغائب
- اسم الإشارة
- المنادى
- الموصول

متقاربان

---

[1] ـ شرح التسهيل ١١٦/١ وجاء في المساعد :" وأجيب بمنع أن هذا يوجب له المزية على العلم فإن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ذلك المعنى دون لزوم . المساعد ٧٩/١

[2] ـ السابق

[3] ـ انظر : شرح المفصل ٣٥٠/٣

ـ المعرف بأل

ـ المضاف بحسب ما أضيف إليه ([1])

ونسب النحاة لابن مالك ترتيبا آخر فيه بعض الاختلاف عن الترتيب السابق، فقد نسب الرضي إلى ابن مالك الترتيب الآتي :

ـ ضمير المتكلم

ـ العلم الخاص

ـ ضمير المخاطب } في درجة واحدة

ـ ضمير الغائب السالم من إبهام

ـ اسم الإشارة

ـ المنادى

ـ الاسم الموصول

ـ المعرف بأل

ـ المضاف بحسب ما يضاف إليه ([2])

فأعرف المعارف عند ابن مالك ضمير المتكلم، " لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته "([3])

ويأتي بعد ذلك ( العلم ) لأنه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار والمنادى، وجعلهما في مرتبة واحدة، ثم الموصول، وهو بحسب صلته، ثم المعرف بالأداة، وجعل المضاف في رتبة ما أضيف إليه ([4])

---

[1] ـ انظر : شرح التسهيل ١١٥/١، والهمع ١٨٨/١

[2] ـ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٩

[3] ـ شرح التسهيل ١١٥/١

[4] ـ انظر السابق

وورد هذا الترتيب في المساعد وقدم ضمير المخاطب على العلم يقول ابن عقيل :" وأعرفها ضمير المتكلم؛ لأن ( أنا ونحن ) يدل على المراد به بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، ثم ضمير المخاطب؛ لأن ( أنت ) ونحوه يدل على المراد به بنفسه، وبمشاهدة مدلوله "([1])

مجمل القوائم

* سيبويه والجمهور
ـ الضمير
ـ العلم
ـ اسم الإشارة
ـ المعرف بأل
ـ المضاف لمعرفة

* ابن السراج
ـ المبهم
ـ المضمر
ـ العلم
ـ المعرف بأل
ـ المضاف لمعرفة

* الكوفيون والسيرافي
ـ العلم
ـ الضمير
ـ المبهم
ـ المعرف بأل
ـ المضاف لمعرفة

* ابن مالك
ـ ضمير المتكلم
ـ ضمير المخاطب
ـ العلم
ـ ضمير الغائب
ـ اسم الإشارة
ـ المنادى
ـ الموصول
ـ المعرف بأل
ـ المضاف بحسب ما أضف إليه

[1] ـ المساعد ٧٧/١

## الفصل الثاني : المظاهر النحوية لمراتب المعرفة:

### المبحث الأول : اتصال الضمائر وانفصالها

اتضح من مناقشة مراتب المعرفة أن الضمير هو أعرف المعارف، وللضمير أنواع ثلاثة : متكلم، ومخاطب، وغائب . وقد جعل النحاة هذه الضمائر من حيث قوة التعريف ودرجته ثلاث مراتب أعلاها للمتكلم والوسطى للمخاطب والأخيرة للغائب، وهذا الترتيب حكاه سيبويه عن العرب؛ والعلة في ذلك : أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه؛ لأنها أعرف وأهم عنده، وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديم المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى المتكلم .([1])

فضمير المتكلم أعرف الضمائر، لأنه لا يشارك المتكلم أحد، فيدخل معه فيكون ثم لبس "([2]) ويؤكد هذا الرضي بقوله :" وكان المتكلم أعرف؛ لأنه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم "([3])

والمرتبة الثانية لضمير المخاطب؛ " لأنه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر، فلا يعلم أيهم يخاطب "([4])

ولرفع اللبس في ضمير المخاطب، فإنه يفصل بين مذكره ومؤنثه وجمعه بالعلامات؛ لأن تعريفه دون تعريف المتكلم "([5])

وأضعف الضمائر تعريفا، وأقلها رتبة ضمير الغائب؛ " لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين : كناية النكرة نكرة"([1])

---

[1] ـ انظر : الكتاب ٣٦٤/٢، و شرح المفصل ٣٢١/٢، ٣٢٢

[2] ـ انظر : شرح المفصل ٣٥١/٣

[3] ـ شرح الرضي القسم الثاني المجلد الأول، ٥٤٦

[4] ـ شرح المفصل ٣٥١/٣

[5] ـ شرح المفصل ٣٠٦/٢

وعند الجمع بين الضمائر المتصلة بالفعل، أو ما يشبهه يمكن أن تتحد الضمائر رتبة، ويمكن أن تختلف رتبتها، ولكل حالة حكم نحوي من حيث اتصال الضمائر وانفصالها، يتضح هذا فيما يأتي :

١ ــ اتحاد الضمائر في الرتبة :

إذا اتصل بالفعل ضميران منصوبان، وكانا في مرتبة واحدة فإذا كانا للمتكلم أو للمخاطب وجب فصل الثاني عن الأول، مثل : علمتني إياي، وعلمتك إياك ([٢])

أما إذا كان الضميران لغائب، فإنه يجوز الجمع بينهما متصلين فتقول : أعطاهوها وأعطاهاه، وكنت مخيرا في أيهما بدأت به؛ وذلك من قبل أنهما كلاهما غائب، وليس فيه تقديم بعيد على قريب .([٣])

ويصف سيبويه الجمع بين ضميري الغائب متصلين بأنه عربي حيث يقول :" جاز وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب "([٤])

وحكى الكسائي هذا عن العرب حيث قالوا :" هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها " ([٥])

والحكم السابق للضمير الغائب إذا كان الضميران متغايرين في اللفظ ــ كما سبق ــ أما إذا كانا متشابهين في اللفظ امتنع الاتصال فلا يجوز : أعطيتهموه .([٦])

---

[1] ــ السابق ٢/٢٩٢، ٢٩٣، وانظر : ٣/٣٥١

[2] ــ انظر : الهمع ١/٢١١

[3] ــ انظر : شرح المفصل ٢/٣٢٤

[4] ــ الكتاب ٢/ ٣٦٥

[5] ــ المساعد ١/١٠٥

[6] ــ انظر : المساعد ١/١٠٥، و الهمع ١/٢١٢

ومن الشواهد التي وردت على اتصال الضميرين إذا كانا لغائبين قول الشاعر :

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما ها يقرع العظم نابها([1])

وقول الشاعر

بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ أنا كهمـــاه قفـــو أكـــرم والد ([2])

وهذه الأحكام التي أقرها النحاة السبب فيها اتحاد الرتبة بين الضمائر أما اختلاف الرتبة فسيكون له حكم آخر، وهذا ما سنعرضه فيما يأتي .

ـ اختلاف الضمائر في الرتبة :

إذا ورد بعد الفعل ضميران منصوبان مختلفان في الرتبة ( المتكلم ـ الخطاب ـ الغيبة ) جاز اتصالهما، وجاز انفصالهما نحو الدرهم أعطيتكـــه وأعطيتك إياه ([3]) بشرط أن يكون المتقدم منهما أعرف من الثاني .

فوجه الاتصال هو أن المتصل الأول أشرف من الثاني، لكونه أعرف منه، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصـــيرورته مـــن جملته .

ووجه الانفصال هو أن المتصل الأول فضلة، ليس اتصاله كاتصال المرفوع .([4])

---

[1] ـ الكتاب ٣٦٥/٢، وشرح التسهيل ١٤٨/١، وشرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٥٣

[2] ـ الهمع ٢١٢/١، وأوضح المسالك ١٠٥/١

[3] ـ انظر : شرح التسهيل ١٤٨/١، والمساعد ١٠٥/١، وشرح الكافية، القسم الثاني، المجلد الأول، ١٥٠

[4] ـ انظر : شرح الكافية، القسم الثاني المجلد الأول /١٥١

أما أيهما الأولى : الاتصال أو الانفصال، فللعلماء في هذه القضية ثلاثة آراء :

ـ يرى سيبويه أن الاتصال لازم ([1])

ـ ويرى أبو علي الشلوبين أن الانفصال أفصح ([2])

ـ ويرى ابن مالك ترجيح الاتصال ([3])

وبعد هذا العرض أرى جواز الاتصال والانفصال في هذه القضية، والاتصال هو الأصل، ويعدل عنه إلى الانفصال لغرض تأكيد الكلام؛ لأن الضمير المنفصل يعامل معاملة الاسم الظاهر .

أما إذا تقدم غير الأعرف، أو الأقل رتبة، فإن سيبويه لا يجيز هذا، ويعده قبيحا حيث يقول :" فهو قبيح لا تكلم به العرب "([4])

وقال عن النحاة الذين أجازوا تقديم الأقل إنهم احتكموا إلى القياس وتجاهلوا السماع، يتضح هذا من قوله :" وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه، لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه "([5])

فسيبويه يمنع وقوع هذا الأسلوب في الكلام؛ لأنه لم يرد عن العرب، ووصفه بالقبح، ولكن النحاة أجازوه من حيث القياس، وجاء له البعض بشواهد، يقول ابن مالك : " يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن

---

[1] ـ انظر : الكتاب ٣٦٤/٢، و الارتشاف ٩٣٤/٢

[2] ـ انظر : الارتشاف ٩٣٤/٢، والهمع ٢١٢/١

[3] ـ شرح التسهيل ١٤٨/١

[4] ـ الكتاب ٣٦٤/٢

[5] ـ السابق

الأنباري في غريبه من قول عثمان ــ رضي الله عنه ــ أراهمني الباطل شيطانا . فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل"([1])

وللعلماء في قضية تقديم غير الأعرف أربعة آراء هي([2]) :

ــ سيبويه يرى وجوب الانفصال .

ــ المبرد : الانفصال أحسن والاتصال جائز .

ــ الفراء : وجوب الانفصال إلا إذا كان الضمير لمثنى أو لجماعة الذكور .

ــ الكسائي : وافق الفراء، وزاد ضمير جماعة الإناث .

وعند انفصال الضمير الثاني لا يلزم تقديم الأعرف رتبة، يقول ابن يعيش :" إذا انفصل الضمير الثاني عن الأول لم يلزم فيه هذا الترتيب، بل يجوز لك أن تبدأ بأيهما شئت ... وإنما كان كذلك من قبل أن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، لاستقلاله بنفسه، وعدم افتقاره إلى غيره، فكما أن الأسماء الظاهرة لا يراعى فيها الترتيب، بل تقدم أيها شئت، فكذلك الضمير المنفصل "([3])

وبعد هذا العرض أرى جواز اتصال الضمير وانفصاله، وعدم الاعتداد بتقديم الأعرف؛ لأن الضمير المنفصل يؤدي معنى لا يمكن تأديته عند الإتصال، وهو التأكيد لمعاملته معاملة الاسم الظاهر .

---

[1] ــ شرح التسهيل ١٤٨/١، وانظر المساعد ١/ ١٠٦

[2] ــ انظر : الارتشاف ٩٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٢١/٢، ٣٢٢، والهمع ٢١٢/١

[3] ــ شرح المفصل ٣٢٤/٢، وانظر : شرح التسهيل ١٤٨/١

**المبحث الثاني : تعريف المبتدأ والخبر**

المبتدأ والخبر من الوظائف النحوية التي تتأثر بالتعريف والتنكير، "فالمبتدأ يجب أن يكون معرفة، والخبر نكرة، هذا وجه الكلام، وإنما وجب ذلك؛ لأن الفائدة في الخبر، وإنما يذكر الاسم لتسند إليه الفائدة "([1])

وقد يأتي الأسلوب على خلاف الأصل بأن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، والفائدة التي تتحقق من الإخبار بالمعرفة عن المعرفة هي تحقيق نسبة الخبر إلى المبتدأ، وقد كانت مجهولة قبل الإخبار، وفيها كذلك إرادة العموم أو الخصوص ([2])

وهذه المسألة خلافية بين النحاة (رتبة المعرفة بين المبتدأ والخبر)، هل يشترط أن يكون الأعرف المبتدأ ؟ أم أن هناك أمورا أخرى تتحكم في الأسلوب غير مراتب التعريف، ويمكن أن نرصد الآراء الآتية :

١ ــ يرى سيبويه والفارسي وكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين أن المتحدث بالخيار في جعل أيهما المبتدأ ([3]) معنى ذلك أنهم لا يشترطون النظر إلى درجة التعريف بين المبتدأ والخبر، والأمر متروك للمتحدث، ربما يحكم شيئا آخر في صياغة الأسلوب .

٢ ــ ويرى ابن الطرواة أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر، ففي مثل قول الشاعر :

فكان مضلي من هديت برشده  فلله مُغْوٍ عاد بالرشد آمرا

---

[1] ــ التبصرة والتذكرة ١٠١/١

[2] ــ انظر : الأصول ٦٥/١، ٦٦، و توجيه اللمع ١٠٧

[3] ــ انظر : الكتاب ٤٩/١، والارتشاف ٣ / ١١٧٥

ففي هذا التركيب أثبت الهداية لنفسه، ولو عكس : فقال : فكان من هديت برشده مضلي، يكون أثبت الضلال ([1])

فالأمر خاضع لقصد المتكلم، والمعنى الذي يريد أن يبلغه، وبهذا لا يكون التقديم والتأخير، أو بالأحرى تعيين المبتدأ والخبر خاضعا لمراتب التعريف، وإنما هو تابع للدلالة والقصد .

٣ ــ ويرى ابن عصفور أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين جعلت الذي تقدر أن المخاطب يعلمه مبتدأ، والذي تقدر أن المخاطب يجهله خبرا ... وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما "([2])

٤ ــ ويرى أبو حيان أن الأعرف منهما يكون المبتدأ حيث يقول :" إن لم يستويا في الرتبة كان الاختيار جعل الأعرف منهما المبتدأ، والآخر الخبر، إلا اسم الإشارة، فإنه يجعل المبتدأ وغيره من المعارف الخبر، ولا يجوز أن يتقدم عليه إلا الضمائر، فإن الأفصح تقديمها عليه "([3])

ويؤيد ابن الخباز ما ذهب إليه أبو حيان بقوله :" والجيد أن تخبر بالأضعف تعريفا عن الأقوى تعريفا "([4])

أما إذا وجدت قرينة تعين المبتدأ، وتوضح الخبر، جاز تقديم الخبر على المبتدا مع تساويهما في التعريف، ويؤيد هذا الشواهد الآتية :

ــ قال الفرزدق :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد ([1])

---

[1] ــ انظر : الارتشاف ١١٧٥/٣

[2] ــ وشرح الجمل ٣٦١/١، وانظر : التذييل والتكميل ٣٣٨/٣

[3] ــ الارتشاف ١١٧٦/٣

[4] ــ توجيه اللمع ١٠٧

ـ وقال أبو تمام :

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه وأَرْيُ الجنى اشتارتْه أيدعَوَاسِلُ ([2])

ـ وقال حسان ( رضي الله عنه )

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها وأغدر النار بالجيران وافيها ([3])

ـ وقال الشاعر :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه وكلٌّ له رزق من الله واجب ([4])

فالمعنى هو الذي أجاز تقديم الخبر في الشواهد السابقة على المبتدأ مع تساويهما في التعريف، ولذلك يقول عبد القاهر :" واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى، وتحسن التدبر "([5])

فالدلالة وقصد المتكلم وعلم المخاطب هي العناصر التي يجب أن تتحكم في تعيين المبتدأ والخبر عند تساويهما في التعريف، والقرائن هي التي تسوغ تقديم أحدهما على الآخر، وهذه أمور مهمة يجب مراعاتها في التحليل النحوي لعناصر اللغة .

---

[1] ـ ديوان الفرزدق ٢١٧، وشرح الكافية، القسم الأول، المجلد الأول ٢٩٤، وشرح المفصل ٢٤٨/١

[2] ـ ديوان أبي تمام ٢٣/٢، وشرح الكافية، القسم الأول، المجلد الأول ٢٩٤، وشرح المفصل ٢٤٨/١

[3] ـ ديوان حسان بن ثابت ٢٥٦، وشرح التسهيل ٢٨٤/١

[4] ـ شرح التسهيل ٢٨٤/١

[5] ـ دلائل الإعجاز ٣٧٣

## المبحث الثالث : اجتماع الاسم واللقب

من أقسام العلم الاسم واللقب، فالاسم ما دل على معنى مفرد، أو هو : كل كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل([1])

واللقب هو ما أشعر بمدح المسمى كزين العابدين أو ذمه كأنف الناقة، والأصل فيه استخدامه للنبز ([2])

والأصل في الألقاب أنها لم تستخدم معارف، ولكنها استخدمت معارف " لأنها قد جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب "([3])

وعند اجتماع الاسم مع اللقب يقدم الاسم، ويؤخر اللقب غالبا، وذكر العلماء لهذا الترتيب علتين هما :

الأولى : أن الاسم هو المعرض للإسناد إليه في الحقيقة، والمسند إليه هو المسمى، يقول ابن مالك : وهذا موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان، ... فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل، وذلك مأمون بتأخيره "([4])

الثانية : أن اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت، فلو أتي به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا"([5]) أي إنه إذا قدم

---

[1] ــ التعريف الأول لأبي بكر محمد بن السري والثاني للسيرافي جمعهما ابن يعيش في شرح المفصل انظر : ١/٨١، ٨٢

[2] ــ انظر : شرح المفصل ١/٩٤، و المساعد ١/١٢٨، والهمع ١/٢٣٤

[3] ــ شرح المفصل ١/١٠٨

[4] ــ شرح التسهيل ١/١٦٩، ١٧٠ وانظر : التذييل ٢/ ٣١٨ والهمع ١/٢٣٤

[5] ــ شرح الكافية، القسم الثاني المجلد الأول /٥٢٨، والهمع ١/٢٣٤

ضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة، ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف ([1])

وعند تأخر اللقب فإنه يجوز فيه الإتباع إما على البدل وإما على عطف البيان، وهذا أولى لأن اللقب أشهر من الاسم ([2])

ومن النادر تقديم اللقب على الاسم، وقد تمثل هذا في الشواهد الآتية :

ـ قول الله تبارك وتعالى :" إنما المسيح عيسى بن مريم "([3])

ـ قول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً المعروف بذي الكلب :

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب ([4])

ـ قول أوس بن الصلت :

أنا ابن مُزَيْقِيَا عمروٍ وجدي أبوه منذر ماء السماء ([5])

فالاسم في هذا الموقع هو الأصل، وهو العنصر الأساسي للإسناد؛ لذا وجب تقديمه، وتأخير اللقب، وكذلك فإنه يمهد للقب وباجتماعهما يحدث الوضوح والبيان .

---

[1] ـ انظر : حاشية الصبان ١٢٨/١

[2] ـ انظر التذييل والتكميل ٣١٧/٢

[3] ـ سورة النساء:١٧١

[4] ـ شرح التسهيل ١٧٠/١، و المساعد ١٢٨/١، و التذييل٣١٧/٢

[5] ـ الارتشاف ٩٦٤/٢، وأوضح المسالك ١١٧/١

المبحث الرابع : التوابع

١ ــ عطف البيان

عطف البيان من الوظائف النحوية التي تتعامل مع أنواع المعارف باتفاق النحاة، ويؤيد هذا كثرة ما ورد عن العرب، و" سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان، فكأنك رددته على نفسه "([1])

ويضيف عطف البيان إلى متبوعه أمورا لم تكن فيه، من حيث ظهوره أو توضيحه أو تخصيصه، فكأنه يقوم بمهمة النعت ([2])

أما عن درجة التعريف بين التابع والمتبوع في هذا الباب فقد اختلف فيها النحاة على مذهبين :

الأول : يرى أن المتبوع لا يكون أعرف من التابع فيمكن أن يساويه أو يكون أقل منه في مرتبة التعريف ([3])

وعلل هذا ابن عصفور بقوله :" إن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه "([4])

الثاني : لا ينظر إلى درجة المعرفة بين التابع والمتبوع في عطف البيان، فقد يكون في درجته أو أعرف منه أو أقل في التعريف يقول ابن مالك : " والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت "([5]) ونسب هذا

---

[1] ــ المساعد ٤٢٣/٢

[2] ــ انظر : شرح التسهيل ١٨٦/٣، و المساعد ٢٤٣/٢

[3] ــ انظر : شرح التسهيل ١٨٧/٣

[4] ــ الهمع ١٣٢/٣

[5] ــ شرح التسهيل ١٨٧/٣، وانظر : الهمع ١٣٢/٣، والمساعد ٤٢٤/٢

المذهب إلى سيبويه؛ لأنه أعرب ( ذا الجمة ) في ( يا هذا ذا الجمة ) عطف بيان،([1]) ولم يجعله نعتا لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل ([2])

وأرى أن الرأي الراجح هو الرأي الثاني الذي لم يحدد درجة التعريف للأسباب الآتية :

ـ معظم النحاة خاصة المتقدمين عليه أيدوا هذا الرأي، وقد نسب إلى سيبويه

ـ وجه النحاة كثيرا من الأمثلة التي يختلف فيها التابع عن المتبوع في مرتبة التعريف على أن التابع عطف بيان، وفي بعضها يكون أقل من المتبوع أو مساويا له مثل مررت بهذا الرجل ([3])

ـ مجيء الضمير متبوعا في بعض أمثلة عطف البيان وهو أعرف المعارف مثل " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله "([4]) وقولهم : قاموا إلا زيدٌ ([5])

---

[1] ـ انظر : الكتاب ١٨٨/٢، وشرح التسهيل ١٨٧/٣

[2] ـ انظر : الصبان ٨٦/٣

[3] ـ انظر : الارتشاف ١٩٤٤/٤

[4] ـ سورة المائدة ١٧

[5] ـ الارتشاف ١٩٤٣/٤، والهمع ١٣٣/٣

## ٢ ــ نعت المعارف ([1])

باب الصفة أو النعت من الأبواب التي شغلت مساحات كبيرة من الحديث عن مراتب المعرفة، فهناك معارف لا توصف ولا يوصف بها ومعارف أقل منها توصف ويوصف بها، لكن أجمع النحاة على أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة " ([2])

وقد تحدث سيبويه باستفاضة عن أنواع المعارف في باب الصفة، وحدد لكل معرفة من المعارف دورها ووظيفتها في هذا الباب .

أما من حيث مرتبة التعريف بين النعت والمنعوت، فمعظم النحاة على أن المنعوت يجب أن يكون أعرف، وأخص من النعت، يقول الرضي: " وإنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ــ ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة "([3])

ويؤكد ابن يعيش هذا التوجه، ويقدم له علتين هما :

الأولى : أن الصفة تتمة للموصوف، وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه فلا .

الثانية : أن الصفة خبر في الحقيقة، أي يمكن احتمالها الصدق والكذب، والخبر لا يكون أعم من المبتدأ فكذلك الصفة "([4])

---

[1] ــ قدم الشيخ محمد مخي الدين عبد الحميد دراسة مفيدة عن مصطلحي النعت والصفة، وذكر آراء النحاة في ذلك . انظر : هامش شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٠، ٢٨١

[2] ــ الكتاب ٦/٢، والمقتضب ٢٩٨/٤

[3] ــ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٩

[4] ــ انظر : شرح المفصل ٢/ ٢٤٩

ويقول أبو حيان :" ونصوص أئمتنا على أن النعت يكون دون المنعوت في التعريف، أو مساويا، أما أن يكون أعرف فلا، وهو مذهب البصريين "([1])

والمراد بالخصوص والعموم الذي ذكره النحاة بين الصفة والموصوف هو قوة التعريف النحوي، وهذا بعيد عن دلالة الصيغة في بعض الأحيان، لأن دلالة الصيغة أحيانا تكون عامة، ولكنها عندما توضع في علاقة سياقية في أسلوب النعت مثلا تنحصر في نطاق معين، فإذا قلنا: الرجل العاقل، فكلمة العاقل من حيث المدلول هي أخص من كلمة الرجل إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولنا : هذا الرجل لفظ ( هذا ) أعم من الرجل لأنه يصح أن يشار به إلى أي مشار إليه، لكن التعريف الإشاري أقوى من تعريف الألف واللام ([2])

وقد ذكر سيبويه المعارف، ووضح علاقتها بالوصف بناء على مراتب المعرفة على النحو الآتي:([3])

١ ــ الضمير : أخرجه سيبويه من دائرة الوصف، فلم يذكره موصوفا ولا صفة، ومن عبارات النحاة عن الضمير ( لا يوصف ولا يوصف به )

٢ ــ العلم : يوصف بثلاثة أشياء وهي :

ــ المضاف إلى مثله

ــ المعرف بأل

---

[1] ــ الارتشاف ١٩١١/٤

[2] ــ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٦، ٩٩٧، والأصول ٣٣/٢

[3] ــ انظر : الكتاب ٦/٢، ٧، والأصول ٣٢/٢،والمقتضب ٢٨٢/٤،٢٨١، والمقتصد٢/ ٩٢٢ وما بعدها، وشرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٠٠١

ـ الأسماء المبهمة

٣ ـ أسماء الإشارة توصف بشيئين هما :

ـ الاسم المعرف بأل

ـ الصفات المعرفة بأل

٤ ـ المعرف بأل يوصف بشيئين هما :

ـ المعرف بأل

ـ المضاف لما فيه أل

٥ ـ المضاف إلى معرفة يوصف بثلاثة أشياء هي :

ـ المضاف إلى معرفة

ـ المعرف بالألف واللام

ـ الأسماء المبهمة

وما ذكره سيبويه مجملا، وضحه النحاة، وقدموا الحجج والبراهين لأحكامهم النحوية عليه، وتوضيحا لهذا نذكر ما يأتي :

ـ الضمير : لا يوصف ولا يوصف به

يقول الزجاجي :" واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر؛ فإنه لا ينعت؛ لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرّف فقد استغنى عن النعت "([1])

ويقول ابن الحاجب :" ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة على معنى، فإن المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى، وإنما وضعت للذوات "([2])

---

[1] ـ الجمل ٦١

[2] ـ عقب ابن الحاجب على هذا المعنى، وقال هو يدل على معنى مفسره انظر: شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٥

ويقول الرضي :" وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخص من المضمر، ولا مساوي له، حتى يقع صفة له "([1])

ويقول ابن يعيش :" ولا يوصف بالمضمرات؛ لأن الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف، والمضمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية "([2])

ويقول السهيلي :" إن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت، إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه "([3])

وفصل الرضي القول في الضمائر، حيث ذكر أن ضميري المتكلم والمخاطب لا يوصفان، ولا يوصف بهما؛ لأنهما أعرف المعارف، فوصفهما يكون تحصيل حاصل . أما ضمير الغائب فإنه لا يوصف لأن مفسره لفظي، فصار بهذا واضحا، غير محتاج لتوضيح، أو لأنه محمول على المتكلم والمخاطب، فهو من جنسهما، ويأخذ حكمهما ([4])

ويعترض الصبان على علة استثناء الضمير من الوصف؛ لأنه أعرف المعارف، فيقول :" إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأي مانع من كونها أعرف ([5])

---

[1] ــ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٥٩٥، وانظر : شرح الجمل ٢١٨/١، ٢١٩

[2] ــ شرح المفصل ٢٤٧/٢

[3] ــ نتائج الفكر ٢١٣، ٢١٤

[4] ــ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٥

[5] ــ انظر حاشية الصبان ١٠٧/١

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعال :" لا إله إلا هو العزيز الحكيم "([1]) والجمهور يحملونه على البدل ([2])، ويقول ابن مالك عن رأي الكسائي في وصف ضمير الغائب :" ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم "([3])

ـ العلم " وأما العلم فلم ينعت به؛ لأنه ليس بمشتق، ولا في حكمه؛ لأن العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق، وإن كان لفظه لفظا مشتقا، ونعت لأجل أنه قد يدخله اللبس "([4])

" فالعلم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعينة، لا لمعنى في ذات، حتى ولو كان قبل التسمية يدل على معنى ([5]) وهي ليست حلية ولا قرابة أو نسبا ([6])

أما نعت العلم فينعت بما حدده سيبويه سابقا، إلا أنه لا ينعت بالمضاف إلى المضمر، لأنه أعرف منه؛ لأن المضاف في التعريف في درجة المضاف إليه ([7]) والسبب في وصفه إزالة اشتراكه مع غيره في اللفظ ([8])

---

[1] ـ سورة آل عمران الآية ٦

[2] ـ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٦

[3] ـ شرح التسهيل ١٨٢/٣

[4] ـ شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١، وانظر : شرح المفصل ٢٤٧/٢

[5] ـ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٠٠٠

[6] ـ انظر المقتصد ٩٢٦/٢

[7] ـ انظر السابق ١٠٠١/٢

[8] ـ انظر : شرح المفصل ٢٤٧/٢

ـ اسم الإشارة :

اسم الإشارة يوصف، ويوصف به .

فأما وصفه فلأنه مبهم، يمكن أن يقصد به أشخاص كثيرون، فيبهم على المخاطب، إلى أي واحد وقعت الإشارة، فيفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان ([1])

ويرجح السهيلي في إعراب ما بعد اسم الإشارة أن يكون عطف بيان لا نعتا لأن " تبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت "([2])

أما الوصف به فإنه يوصف به؛ لأنه في مذهب ما يوصف به من المشتقات ([3])، ويقع وصفا للعلم، والمضاف للمضمر وللعلم ولاسم الإشارة، لأن الموصوف أخص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ([4])

ـ المعرف بأل :

يوصف بشيئين كما حدد ذلك سيبويه بما فيه الألف واللام، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، ولا يوصف بغير ذلك؛ لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف ([5])

وزعم بعض النحاة أنه يوصف بجميع المضافات، فأجازوا : بالرجل صاحبك وصاحب زيد، وقالوا : المنع منه تعسف ([6])

---

[1] ـ انظر : شرح المفصل ٢ /٢٤٨

[2] ـ نتائج الفكر ٢١٤

[3] ـ انظر شرح المفصل ٢٤٨/٢

[4] ـ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٧٥

[5] ـ انظر شرح المفصل ٢٤٨/٢، ٢٤٩

[6] ـ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٠٠١

ـ المعرف بالإضافة

يقول ابن يعيش :" فأما المضاف إلى المعرفة فإنه يوصف بالمضاف إلى مثله في التعريف، وبالمضاف إلى ما هو أبهم منه على حسب الفائدة المذكورة، وبما فيه الألف واللام وبالأسماء المبهمة ([1])

**المبحث الخامس : نماذج من تعدد التوجيه النحوي**

١ ـ نعت الضمير :

أقر النحاة من خلال القواعد الخاصة بالضمير أنه أعرف المعارف؛ لذلك لا ينعت، ولا ينعت به، وهذا أثر في تعدد التوجيه النحوي لبعض الصيغ اللغوية الواقعة بعد الضمير، فكلمة ( الحي ) في قول الله تعالى :" الله لا إله إلا هو الحي القيوم "([2]) وقعت بعد ضمير الغائب ( هو ) وبناء على القواعد النحوية التي أيدها معظم النحاة، فإنها لا تصلح أن تكون نعتا للضمير، لأن الضمير أعرف المعارف، لكن بعض النحاة أجاز ذلك، لذا وجدنا هذه الكلمة تتعدد توجيهاتها النحوية على النحو الآتي([3]):

ـ صفة للفظ الجلالة

ـ مبتدأ والخبر محذوف

ـ بدل من الضمير ( هو )

ـ بدل من لا إله

ـ خبر لمبتدأ محذوف

---

[1] ـ انظر : شرح المفصل ٢٤٩/٢، و شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٠٠١

[2] ـ سورة البقرة ٢٥٥

[3] ـ انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣/١، والبيان في إعراب غريب القرآن ١٦٨/١، والبحر المحيط ٤٤٤/٢ ، وإعراب النحاس ٣٣٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١٠٧/١

ـ نعت للضمير ( هو )

ـ خبر ثان

وكذلك قول الله تبارك وتعالى :" لا إله إلا هو العزيز الحكيم " ([1])

أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب ( هو ) بكلمة العزيز لكن الجمهور يعدون ( العزيز ) بدلا من الضمير ( هو ) لأنه أعرف المعارف لا ينعت ولا ينعت به ([2])

وأرى جواز وصف الضمير، وهذا واضح في الآيتين السابقتين، بل الراجح توجيه ما بعد الضمير على أنه نعت لأنه يفيد المدح([3]) وهذا ليس موجودا في البدل؛ لأن البدل عين المبدل منه.

٢ ـ نعت المعرف بأل بالاسم الموصول

اختلف النحاة في توجيه الاسم الموصول ( الذي ) في قوله تعالى :" قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى "([4])

فيرى ابن كيسان أن المعرف بأل أعرف من الاسم الموصول، وأكد رأيه بهذه الآية، لذلك أعرب ( الذي ) نعتا للمعرف بأل ( الكتاب ) وقاعدة النعت تنص على أن المنعوت يكون أعرف من النعت، وعلى هذا قرر أن المعرف بأل أعرف من الاسم الموصول ([5])

ولم يوافق ابن مالك على ما ذهب إليه ابن كيسان، من جعل المعرف بأل أعرف من الاسم الموصول، ووجه الاسم الموصول توجيهات نحوية

---

[1] ـ سورة آل عمران ٦

[2] ـ انظر : شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ٩٩٦

[3] ـ انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٩٠

[4] ـ سورة الأنعام ٩١

[5] ـ انظر : شرح التسهيل ١/١١٦، ١١٧، والمساعد ١/٧٩

أخرى، حيث يقول :" لا نسلم كون الذي في الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذي صفة فالكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيَّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادا به التوراة فألحق في عرفهم بالأعلام "([1])

فتعدد التوجيه السابق ينطلق من ترتيب المعارف عند كل من ابن كيسان وابن مالك، فابن كيسان يرى أن المعرف بأل مرتبته سابقة على الاسم الموصول، ويرى ابن مالك عكس ذلك، ولهذا لجأ إلى التأويل والتقدير .

وأرى أن ما ذهب إليه ابن كيسان أيسر؛ لأن ما لايحتاج إلى تأويل أو تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، وزيادة على ذلك فإن هذا الأسلوب تكرر في القرآن الكريم في قوله تعالى :" لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى . وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتي ماله يتزكى "([2])

وورد هذا الأسلوب كذلك في الشعر في قول الشاعر :

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فإن المشرفي الفرائض([3])

وإضافة إلى ورود هذا الأسلوب في القرآن الكريم والشعر العربي، فإن هناك فروقا بين النعت والبدل أوصلها ابن السيد البطليوسي إلى تسعة فروق ([4]) يجب مراعاتها في التحليل النحوي، ومنها ما يخص الشكل، ومنها كذلك ما يخص الدلالة .

٣ ــ العلم والمضاف إلى ضمير :

---

[1] ــ شرح التسهيل ١/ ١١٧

[2] ــ سورة الليل : ١٥ــ ١٨

[3] ــ الخزانة ٢٨/٥، وحاشية الصبان ١٥٧/١

[4] ــ انظر : إصلاح الخلل ٧٢، ٧٤

تعدد التوجيه في كلمة ( أخي ) في قوله تعالى :" هارون أخي "[1] فهارون علم، وأخي مضاف إلى الضمير، وهما من المعارف، وأعرب الزمخشري ( أخي ) عطف بيان، حيث قال :" وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن "[2]

وعلق أبو حيان على رأي الزمخشري السابق معتمدا على مراتب المعرفة بقوله :" ويبعد فيه عطف البيان لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس "[3]

وقد اعترض السمين الحلبي على استدراك أبي حيان على الزمخشري، لأن الزمخشري لم يقل إنها عطف بيان من ( هارون ) ولكنها عطف بيان من ( وزير ) تبعا لمراتب المعرفة، يقول السمين :" قلت : لم يرد الزمخشري أن ( أخي ) عطف بيان لـ ( هارون ) حتى يقول الشيخ : إن الأول، وهو ( هارون ) أشهر من الثاني، وهو ( أخي ) إنما عنى الزمخشري أنه عطف بيان أيضا لـ ( وزيرا ) "[4]

وعلى ذلك تكون ( أخي ) بدلا من ( هارون ) وليست عطف بيان. ومن المعلوم أن هناك فروقا نحوية يجب مراعاتها عند التوجيه النحوي فالبدل يفترق عن عطف البيان من أربعة أوجه هي :

ـ البدل قد يكون عين المبدل منه أو جزؤه أو مشتملا عليه، وعطف البيان هو عين المعطوف عليه .

---

[1] ـ سورة طه : ٣٠

[2] ـ الكشاف ٦٣/٣

[3] ـ البحر المحيط ٢٩٨/٦

[4] ـ الدر المصون ٣١،٣٢/٨

ـ البدل يكون بالمعارف والنكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالمعارف الظاهرة .

ـ البدل يقدر معه إعادة العامل، ولا يقدر مع عطف البيان .

ـ البدل يجيء منه ما يجري مجرى الغلط، ولا يجوز ذلك في عطف البيان ([1])

ويقول الرضي في الفرق بينهما :" البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن ولولا المبيّن لم يأت به فيكون المقصود هو الأول "([2])

هكذا يجب أن يكون التحليل النحوي الذي يدرس الصيغ دراسة متأنية ليكشف عن العلاقات الكامنة بينها، وفي الجانب المقابل يهتم بالدلالة السياقية ليصل إلى المعنى المراد، وبذلك يقدم النحو خدمة جليلة إلى النصوص بكل أنواعها .

---

[1] ـ انظر : إصلاح الخلل ٧٥، ٧٦

[2] ـ شرح الكافية، القسم الأول، المجلد الثاني، ١٠٧٥

## النتائج

وبعد هذا العرض استطاع البحث التوصل إلى نتائج يمكن استثمارها في التوجيه النحوي والتحليل اللغوي، وأهم هذه النتائج ما يأتي:

ـ يمكن وضع حد للمعرفة وفصلها عن النكرة بالقيود التي تمنع شيوعها واشتراكها مع غيرها .

ـ يجوز انفصال الضمير لإفادة التوكيد؛ لأن الضمير المنفصل يعامل معاملة الاسم الظاهر .

ـ المعرفة هي التي تؤدي التعيين بنفسها وليس التي تؤدي التعيين بواسطة العرف والاستعمال .

ـ الضمير أعرف المعارف، لأنه يقوم بالتعيين، ولا يعتريه إبهام أو إشراك لغير المعين .

ـ ترتيب المعارف الراجح هو ترتيب سيبويه والجمهور لمراعاته درجات التعيين شكلا ومضمونا ومواقع إعرابية .

ـ يجب الاحتكام إلى السماع عند وضع القواعد النحوية، فإن فقد يمكن اللجوء إلى القياس .

ـ يجب الاحتكام إلى الدلالة عند التحليل النحوي، وعدم الاكتفاء بدراسة الشكل للعناصر اللغوية .

## المصادر والمراجع


ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ / ١٩٩٨

ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩/١٩٧٩

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥/١٩٨٥

ـ إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩/١٩٨٨

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تحقيق : حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨

ـ أوضح المسالك، ابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣/٢٠٠٣

ـ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ / ١٩٨٠

ـ التبصرة والتذكرة، للصميري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢/ ١٩٨٢

ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧/١٩٨٧

ـ التخمير ( شرح المفصل في صنعة الإعراب ) للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٨

ـ التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، الدكتور محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩

ـ التعريف والتنكير في النحو العربي، الدكتور أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩

ـ تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣ / ٢٠٠٢

ـ توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣/٢٠٠٢

ـ الجامح لأحكام القرآن الكريم، للقرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ( د ت )

ـ خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢/١٩٨٤

ـ الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتورُ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧

ـ ديوان أبي تمام، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر

ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧

ـ ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، مصر ١٩٦٣

ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠١

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٩

ـ شرح الرضي على الكافية، تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ود / يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤/ ١٩٩٣

ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، ١٤٢٠/١٩٩٩

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤

ـ شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ / ٢٠٠١

ـ كتاب أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

ـ كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤/

ـ كتاب دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني/ جدة، مطبعة المدني مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٣/ ١٩٩٢

١٩٨٤

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ / ٢٠٠٤

ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الفراق، ١٩٨٢

ـ الكشاف للزمخشري، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١ / ٢٠٠١

ـ المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢/١٩٧٢

ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢ / ٢٠٠١

ـ مشكل إعراب القرآن الكريم، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، ( د ت )

ـ المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤

ـ نتائج الفكر، السهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤/ ١٩٨٤

ـ النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة

ـ همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ / ١٩٩٨ .